الجريمة المنظمة والإرهاب :
مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا

The Organized Crime & Terrorism:

New Sources of The African Security Threatening

تاريخ إرسال المقال : 2017/09/05 تاريخ قبول المقال للنشر: 2017/11/17

إدريس عطية / جامعة العربي التبسي - تبسة

الملخص:

تستهدف هذه الورقة التعرض لدراسة موضوع الجريمة المنظمة والإرهاب كظاهرتين تتفاعلان في فضاء القارة الإفريقية، ويشكلا مصدرا مستجدا لتهديد الأمن في القارة.

كما أصبحت قضايا محاربة الجريمة المنظمة والإرهاب تستحوذ على الحيز الرئيسي من التفاعلات الدولية، وفي ظل امتداد وتنامي التهديدات الناجمة عن الجريمة المنظمة والظاهرة الإرهابية إلى كثير من مناطق العالم والتي على رأسها القارة الإفريقية.

مما يجعل هذه المسألة واحدة من الملفات الرئيسة على قاعة الاجتماعات السياسية والأمنية والعسكرية الإفريقية والدولية.

وعليه فإن فهم منطلقات وتعقيدات هذه التهديدات المتفاعلة إفريقيا والتي ترتبط بظاهرة أخرى موازية ومدعمة نشوءهما تتمثل في الدولة الفاشلة التي تحتوي المشاكل السياسية، والضعف الاقتصادي، والتشوهات المجتمعية إلى جانب الانكشاف الخارجي وقابلية الاختراق في عصر العولمة.

الكلمات المفتاحية : الجريمة المنظمة ، الإرهاب ، إفريقيا ، التهديدات ، المخاطر ، المكافحة، الاهتمامات الدولية ، الدولة الضعيفة ، المشاكل الأمنية ، الانعكاسات.

Abstract:

That study seeks to attain analyzing the topic of Terrorism & organized crime which interact together in the African Continent. These two phenomena are developing a new source of the threatening to the continent.

The issue of fighting against these phenomena is dominating the principal plenum of the international interactions. Besides, under the cover of these men-

aces extended into several regions in the world issued by organized crime and the terrorism phenomena, especially the African Continent. What gave the issue a big importance in assemblies' rooms concerned by political, security and the army affairs?

As a consequence, comprehension of its roots and complications interacting in the African side related to another phenomena parallel, supporting their creation which is the Failed State that specified by political problems and economic failure and social deformation and external vulnerability and the acceptability of being penetrated in the Globalization era.

keywords: Organized crime, terrorism, Africa, threats, threats, control, international concerns, weak state, security problems, reflections.

مقدمة :

باتت قضايا محاربة الجريمة المنظمة والإرهاب البند الأول على قائمة الاهتمامات العالمية، وأصبحت هذه القضايا تستحوذ على الحيز الرئيسي من التفاعلات الدولية وذلك في سياق امتداد الخطر الإجرامي والإرهابي إلى العديد من مناطق العالم، ومن بينها الكثير من الدول الإفريقية مما يجعل هذه المسألة واحدة من القضايا الرئيسية على قائمة الاهتمامات السياسية والأمنية والعسكرية، الإفريقية والدولية.

لقد اكتسبت إفريقيا أهمية خاصة في السنوات الأخيرة باعتبارها ساحة رئيسية من ساحات مكافحة الجريمة المنظمة والحرب على الإرهاب، حيث تستغل هذه التنظيمات حالة الفراغ السياسي وارتفاع معدلات الفقر والضعف التقليدي للدولة في أغلب أرجاء القارة الإفريقية باعتبارها وضعا مثاليا لتنفيذ العمليات الإجرامية والإرهابية من دون أن تلقى مقاومة كبيرة من جانب الحكومات الإفريقية التي تعجز قدراتها الوطنية على منع تلك الجماعات من تنفيذ برامجها أو الإمساك بمرتكبيها.

وسوف تركز الدراسة على الجريمة المنظمة والإرهاب في إفريقيا اللذين باتا يتخذان شكلا بالغ الخطورة في إفريقيا والعالم.

المحور الأول : الجريمة المنظمة والإرهاب : بين المصطلح والتعريف

لقد خصصت الدراسة هذا المحور كقراءة مفهومية ومعرفية لمفهومي الجريمة المنظمة والإرهاب وحدود العلاقة بينهما، حيث قسمت الدراسة المحور إلى ثلاث نقاط رئيسية.

أولا : جريمة منظمة أم تنظيمات إجرامية

كثرت التعريفات للجريمة المنظمة، فمنها ما يدخل في تعريف خواصها أو سماتها ومنها ما يركز على عنصر دون آخر، ولاسيما عنصر التنظيم. ومنها الموجز ومنها المسهب ونورد فيما يلي بعض التعريفات.

1. **التعريف الأول:** انتهى إليه المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين للأمم المتحدة المعقود في جنيف عام 1975، وهو أن الجريمة المنظمة تتحمل نشاطا إجراميا معقدا وعلى نطاق واسع، تنفذه مجموعات من الأشخاص على درجة من التنظيم وتهدف إلى تحقيق الثراء للمشتركين فيها على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون، وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي.[1]

2. **التعريف الثاني والثالث:** صدر عن الحلقة الدراسية الدولية المعنية بدراسة الجريمة المنظمة، والتي عقدت في «سوزوال » بروسيا من 21 إلى 25 من أكتوبر 1991، حيث قامت بتعريفين للجريمة المنظمة: أحدهما مفصل، والآخر موجز، ويلاحظ أن التعريفين ركزا على عنصر الجناة فانطلقا منه تحت مسمى العصابة الإجرامية المنظمة على النحو التالي:

أ – **التعريف المفصل:** العصابة الإجرامية هي عبارة عن جماعة كبيرة نسبيا من الكيانات الإجرامية المستديمة، والخاضعة للضبط، ترتكب الجرائم من أجل الربح و تسعى إلى خلق نظام للاحتماء من الضوابط الاجتماعية بوسائل غير مشروعة، وربما أمكن وصفها عموما بأنها مجموعة من الأفراد المنظمين بقصد الكسب بطرق غير مشروعة وباستمرار.[2]

ب – **التعريف الموجز:** أي مجموعة من الأفراد المنظمين بقصد الكسب بطرق غير مشروعة و باستمرار.[3]

- **تعريف الجريمة المنظمة:** تعد الجريمة منظمة إذا توافرت فيها الشروط التالية:

1 – بالنسبة للسلوك الإجرامي المكون للجريمة:[4]

أ- أن يكون وليد تخطيط دقيق ومتأن.

ب- أن يكون على درجة من التعقيد أو التشعب.

ج- أن يكون تنفيذه قد تم على نطاق واسع.

د- أن تنطوي وسيلة تنفيذه على نوع من الحيلة يتجاوز المألوف في تنفيذ الجرائم العادية.

ه- أن يكون من شأنه توليد خطر عام.

2 – بالنسبة للجناة:[5]

أ- أن يكون جماعة يتجاوز عددها العدد المألوف عادة في المساهمة الجنائية.

ب- أن يكون بينهم من اتخذ الإجرام حرفة يكتسب منها أو اتخذه وسيلة يشفي بها حقده على المجتمع أو الدولة أو الإنسانية.

ج- أن يكونوا على درجة من التنظيم، وذي مقدرة على التخطيط الدقيق.

د- أن تتلاقى إرادتهم على التداخل في الجريمة أو في الجرائم محل التنفيذ.

إذا تختلف الجريمة المنظمة عن غيرها من الجرائم (جرائم المهنة والجرائم التقليدية مثلا) في كونها منظمة بحيث يتم ارتكابها بالتعاون فيما بين الأفراد أو الجماعات المتخصصة. بذلك فإنها وجدت في الواقع مع العصور الأولى في التاريخ إلا أنها انتشرت أكثر فأكثر من حيث الشكل والمضمون واتساع المدى مع بداية هذا القرن الماضي فقط بازدياد أعداد سكان المدن، إضافة إلى غير ذلك من أنماط التحضر والتصنيع وتطور العلم والتقنية، وازدياد حركة التجارة وتقدم وسائل الاتصال والمواصلات والحراك الاجتماعي في عصر العولمة.

تسمى أيضا الجريمة المنظمة بالجريمة الاحترافية و الجريمة المقننة و الجريمة المخططة و الاتحادات الإجرامية والتنظيمات الإجرامية وكلها مفاهيم تصب في نفس السياق الإجرامي وفي ذات البناء المصطلحاتي المعرفي وفقا لذات الأساس المنطقي النظري.[6]

ثانيا : الظاهرة الإرهابية... هل هي محلية، إفريقية أم دولية ؟

يحتل مفهوم الإرهاب منذ عقود من الزمن مكانة محورية في السياسات الإقليمية والدولية ونظرا لخطورته على السلم والأمن الدوليين، ولما كان الإرهاب الدولي بهذه المكانة كان لابد من معرفة محاولات تعريفه التي ستظل تعاريف مؤقتة في انتظار التعريف الشامل والكامل للإرهاب.

أولا : التعريف اللغوي (اللفظي) : تشتق كلمة « إرهاب » من الفعل المزيد (أرهب) و يقال أرهب فلانا: أي خوفه و فزعه، و هو نفس المعنى الذي يدل عليه الفعل المضعف (رهب)، أما الفعل المجرد من نفس المادة (رهب) يرهب رهبة و رهبا فيعني خاف، فيقال رهب الشيء رهبة أي خافه.[7]

ثانيا : التعريف الاصطلاحي للإرهاب : جاء في **معجم الوسيط** على أن الإرهابيين وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية.[8]

- القاموس الفرنسي « **لاروس** » يعرّف الإرهاب بأنه استعمال العنف لأغراض سياسية.[9]

- وحسب «Oxford English dictionary» يعود مصطلح الإرهاب إلى أصل الديمقراطيات الحديثة وهو كلمة فرنسية الأصل، دخلت اللغة الإنجليزية سنة 1795. وذلك بعد حكم الرعب " reign of terror " والإرهاب هنا هو سياسة الرد بالعنف ضد من استعملوه.[10]

- أما في **الموسوعة السياسية** فعرّفت الإرهاب على أنه:« استخدام للعنف غير القانوني أو التهديد به، بأشكال مختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين ».[11]

ثالثا : على المستوى الايتمولوجي من الناحية العلمية والأكاديمية لا يوجد إجماع حول تعريف الإرهاب إذ تختلف التعاريف من توجه لآخر، إذ ستقتصر الدراسة على تعريف بعض الأشخاص و الهيئات:

يلاحظ « أرنولد » أن الظاهرة الإرهابية وصفها أسهل من تعريفها، أما « ألكس شميد » فلقد اعتبر الإرهاب بأنه: « **أسلوب من أساليب الصراع الذي تقع فيه الضحايا الجزافية أو الرمزية كهدف عنف فعال** ».

كما يرى « وولتر» : أن الإرهاب عملية تتكون من ثلاث عناصر:

> « **فعل العنف أو التهديد باستخدامه ورد الفعل الناجم عن أقصى درجة الخوف الذي أصاب الضحايا المحتملة، و أخيرا التأثيرات التي تصيب المجتمع بسبب العنف أو التهديد باستخدامه و نتائج الخوف** ».[12]

أما على مستوى بعض الهيئات سأقتصر على تعريف **لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة**: عند وضعها مشروع اتفاقية موحدة بشأن إجراءات مواجهة الإرهاب الدولي عام 1980 ذكرت:

> « **يعد الإرهاب الدولي عملا من أعمال العنف الخطير أو التهديد به، يصدر من فرد أو جماعة، سواء كان يعمل بمفرده، أو بالاشتراك مع أفراد آخرين و يوجه ضد الأشخاص أو المنظمات، أو المواقع السكنية، أو الحكومية،**

أو الدبلوماسية، أو محاولة ارتكاب، أو الاشتراك في الارتكاب، أو التحريض على ارتكاب الجرائم يشكل أيضا جريمة الإرهاب الدولي ».[13]

❖ وتتمثل النقطة الرئيسية في الظاهرة الإرهابية هل هي محلية، إفريقية أم دولية، ففي علاقة إفريقيا بالإرهاب أن هناك شكلين رئيسيين يتخذها التهديد الإرهابي في القارة، أولهما **الإرهاب المحلي**، إذ أن الإرهاب يعتبر أحد أشكال العنف المتوطن في إفريقيا، ويستخدم بكثافة شديدة في الحروب الأهلية والصراعات الداخلية المسلحة التي تعاني منها الكثير من دول القارة. ومع أن هذا النوع يجري على نطاق واسع، وبصورة شبه يومية، ويؤدي لسقوط عدد هائل من الضحايا، فإنه لا يلقى اهتماما كافيا من المجتمع الدولي لكونه يرتبط بمتغيرات داخلية، ويرتبط إيقافه بتسوية الصراعات التي يجري فيها.[14]

أما الشكل الثاني، فهو **الإرهاب الدولي**، أو الإرهاب العابر للحدود، وهو الإرهاب الذي تنطبق عليه عناصر الجريمة المنظمة الدولية أو العابرة للحدود والقارات، وأبرز نماذج هذا الشكل هو ذلك الذي يقف وراءه تنظيم القاعدة والجماعات التي تستلهم نموذجه.[15]

ثالثا : حدود العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة

تشير التقارير إلى أنه على الرغم من أن قدرا كبيرا من النشاط الإرهابي يتم بدافع عقائدي أو سياسي مشروع، إلا أنه كان لعدد من هذه الأنشطة طابع إجرامي لا هدف يتحقق من ورائه سوى بث الرعب في نفوس المواطنين وإلحاق الأضرار المادية بهم. ولقد أكدت الأحداث الدولية أن هناك ارتباطا وثيقا بين الإرهاب والإجرام المنظم ولعل أبرز نقاط الالتقاء (التشابه) وهي عديدة من بينها:

- أن أعمال كلا الفريقين أعمال غير مشروعة معاقب عليها قانونا.
- الميل الشديد لاستخدام العنف.
- شيوع الحظر الناتج وامتداد آثاره.
- أن وجود التنظيم وإن كان يعتبر سمة بارزة وأساسية في الإجرام المنظم فإنه كذلك يوجد في الغالب الأعم من جرائم الإرهاب، مع استثناء بالطبع حالات الإرهاب الفردي.
- كذلك يعتبر الخروج عن سلطة الدولة وتحدي هذه السلطة قاسما مشتركا بين نوعي الإجرام.

العدد الثامن
ديسمبر 2017 المجلد الأول

وكل هذا ما يدفعنا إلى القول بأن الإرهاب هو جزء من العملية الإجرامية المنظمة، حيث أن الإرهاب لم يعد عشوائيا بل أصبح إرهابا نسقيا يخضع للانضباط والتنظيم ولربما الاستدامة.[16]

أما أوجه الاختلاف أو الافتراق، فلا شك أن أوضحها هو الاختلاف في الباعث فبينما يحرك السلوك الإرهابي الباعث الإيديولوجي، فإن الباعث المحرك للإجرام المنظم يتمثل في قصد تحقيق أكبر قدر من الكسب المادي.[17]

وننتقل الآن إلى جوهر ولب الموضوع لنتناول العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. فهناك العديد من صور التعاون بين الإرهاب والجريمة المنظمة، نستطيع أن نرصد منها: تبادل الخبرات الإجرامية؛ فعصابات الإجرام المنظم تقدم خبرات فنية إجرامية، إذا جازلنا استخدام هذا التعبير، تفتقد إليها المنظمات الإرهابية مثل: المتخصصين في تزوير بطاقات الهوية، في فتح الخزائن...، وليس الأمر قاصرا على مجرد تبادل الخبرات، بل أن عالم الإجرام المنظم والإرهاب يشهد انتقالا بين عناصره.

الأمر ليس قاصرا على مجرد تبادل خبرات ولا على تبادل العناصر النشطة، لكن عصابات الجريمة المنظمة تساعد المنظمات الإرهابية في حل أخطر مشكلة تواجهها هذه المنظمات، وهي الحاجة إلى المال والسلاح. فعصابات الجريمة المنظمة توفر الأموال اللازمة، لمنظمات الإرهاب، كما توفر لهم من خلال تدخلها في سوق السلاح، الأسلحة المطلوبة و في المقابل ترد المنظمات الإرهابية الجميل لعصابات الجريمة المنظمة فتوفر لها حماية مسلحة.[18]

الأخطر والأدهى من هذا أن الأمر لا يقتصر على مجرد التعاون، ولكن أصبح هناك نوع من التشابك و تداخل في الأدوار بين الإجرام المنظم والإرهاب بدرجة غير مسبوقة وفي نهاية القرن الماضي برزت ظاهرة جديدة تمثلت في قيام العولمة المتزامنة مع الجريمة والإرهاب والفساد ذلك « الثالوث غير المقدس » الذي أصبح يظهر في كافة أنحاء العالم فكيف يمكن تحليل طبيعة هذا الخطر في إفريقيا ؟

المحور الثاني : طبيعة خطر الجريمة المنظمة والإرهاب في إفريقيا

لقد ارتأت الدراسة أن تخصص هذا المحور لقراءة تشمل الجريمة المنظمة والإرهاب كأخطار تهدد الأمن الإفريقي حيث قسمت إلى ثلاث نقاط رئيسية:

أولا : الإطار الاستراتيجي للجريمة والإرهاب في إفريقيا

يعتبر تحليل الإطار الاستراتيجي للجريمة والإرهاب في إفريقيا مفتاحا رئيسيا لفهم الدوافع والاستراتيجيات والتكتيكات الخاصة بالموجة الراهنة من الجريمة المنظمة والإرهاب في القارة، باعتبار أن الجريمة المنظمة وسيلة لكسب المال بينما يعتبر الإرهاب وسيلة أو أداة لتحقيق هدف سياسي معين، وتنبثق من هذين الهدفين المالي والسياسي إستراتيجية محددة للعمل، ثم تتفرع

من هذه الإستراتيجية تكتيكات وخطط عمل محددة لإدارة عمليات التنظيمات الإجرامية والجماعات الإرهابية الفاعلة.[19]

ويتمثل الهدف الرئيسي لمختلف التنظيمات الإجرامية بأنواعها: غسيل الأموال، الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، سرقة الأعمال الفنية، تهريب الأسلحة، و خطف الطائرات، والقرصنة البحرية، سرقة السيارات، وتهريب المهاجرين وتجارة الأعضاء البشرية والفساد والكثير من الجرائم الأخرى. على الكسب المالي بأنواعه والسيطرة الكاملة على سوق الأموال الموازي للسوق الرسمي الخاص بالدول.[20]

كما يتمثل الهدف الاستراتيجي لمختلف عمليات العنف التي تقوم بها التنظيمات الإرهابية (مثال تنظيم القاعدة) سواء في إفريقيا أو غيرها، كونها أداة رئيسية لتحقيق الهدف الاستراتيجي الذي تتبناه القاعدة.

وجرى تطبيق هذه الاستراتيجيات العملياتية في بعض الدول والمناطق في إفريقيا، ولكن على نطاق أضيق مما هو حادث في بعض الأجزاء المحلية في إفريقيا، حيث تتحالف التنظيمات الإجرامية وتنظيم القاعدة مع التنظيمات المحلية مثل في شمال إفريقيا، وكذلك في غرب إفريقيا، حيث تقوم التنظيمات الإجرامية المحلية بالعمل تحت راية التنظيم الأكبر مثلا في توزيع المخدرات، أو سرقة الأموال أو تجارة الأعضاء انطلاقا من عمل كل فرد على حدى وفي جهة معينة على أن تشكل كل هذه الأفراد شبكة صغيرة في العمل المحلي لتذوب في شبكة أكبر منها وهكذا، وكذلك التناسق في العمل الإرهابي بين تنظيم القاعدة الإقليمي أو الجهوي والتنظيمات الجهادية المحلية لاسيما الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر والتي تحول اسمها إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في جانفي 2007.[21] إذا تقوم هذه الإستراتيجية في إنشاء التنظيمات الكبرى والقواعد الأساسية لخلايا صغيرة تقوم بتنفيذ عمليات محلية ومرتبطة بالعمليات الكبرى وهكذا فإن الناشط المحلي يعمل تحت إمرة الناشط الأكبر مثلما حدث مع داعش.

ويتوافق ما سبق مع جانب آخر في إستراتيجية الجريمة المنظمة والإرهاب في إفريقيا، حيث تعمل التنظيمات الإجرامية في صمت وسرية تامة يصعب على الدول مراقبتها فهي تتنقل بين الحدود بصفة مستمرة و آلية، وتتجنب دوما ترك الآثار بينما يعمل الإرهاب وفق طرح ما يمكن وصفه بـ « **الأثر الانتشاري** » لما تمثله القواعد في إفريقيا من نموذج إيديولوجي وحركي وقد ينعكس هذا الأثر الانتشاري على نشوء علاقات تنظيمية مباشرة بينها وبين تنظيمات أخرى. بالإضافة إلى العديد من الجماعات المحلية المماثلة في دول أخرى.

ولا يقتصر الأمر على ما سبق، و إنما هناك محاولة دءوب من جانب التنظيمات الإجرامية و الإرهابية لتوسيع نطاق العمل إلى أكبر مساحة جغرافية ممكنة، انطلاقا من الاعتقاد بأن ذلك سوف يزيد من استنزاف الأموال والقدرات الحكومية والدولية إلى أقصى درجة ممكنة من ناحية، فضلا عن محاولة تجنيد أكبر عدد ممكن في هذه المواجهات والإستراتيجيات، سواء من

خلال ضم أعضاء جدد إلى التنظيم أو من خلال الجماعات المحلية التي تعمل بصورة مستقلة ولكن وفق الإيديولوجية وإستراتيجية العمل ذاتها من ناحية أخرى.[22]

ثانيا : تطور التهديد الإجرامي و الإرهابي في إفريقيا

تعتبر علاقة القارة الإفريقية بالجريمة المنظمة والإرهاب علاقة قديمة، حيث برزت الجريمة منذ تواجد الإنسان في إفريقيا بصورتها التقليدية والتي تركز على الفرد كعنصر أساسي في الجريمة وتمارس بصفة عشوائية، كما شكل الإرهاب دوما شكلا من أشكال العنف السياسي – في سياقات سياسية وتاريخية مختلفة على الساحة الإفريقية. بل يمكن القول أن ظاهرتي الجريمة المنظمة والإرهاب في إفريقيا تطورتا حسب تطور حركة التفاعلات السياسية والاقتصادية الكبرى في إفريقيا، إذ تأثر تطور العمل الإجرامي والإرهابي إلى حد كبير بالموروث الاستعماري والنشأة الاصطناعية للدولة في إفريقيا، كما تداخلت الجريمة المنظمة والإرهاب مع ظواهر وتطورات أخرى مثل: الحروب الثورية والحروب الأهلية، والحروب بالوكالة ....، وغير ذلك بحيث كانت الجريمة والإرهاب أحد أشكال الاستنزاف والعنف المستخدمة كجزء من تلك التطورات الكبرى في إفريقيا.[23]

لقد كان العمل الإجرامي والإرهابي – باعتبارهما نوعا من الاستخدام العشوائي وغير المنسق وربما غير تمييزي لإلحاق الضرر والاستنزاف أو العنف المسلح أو التهديد باستخدامه ضد المدنيين أو الممتلكات العامة من أجل تحقيق مكاسب مادية بالنسبة للعمل الإجرامي وتحقيق أهداف سياسية بالنسبة للعمل الإرهابي – داخلا في نسيج التطورات السياسية الكبرى في إفريقيا، وتأثر بشدة في تطوره بهذه التطورات، إلا أن عملية رصد وتحليل مراحل تطور التهديد الإجرامي والإرهابي في إفريقيا يثير خلافا بين الباحثين حيث يذهب « صامويل ماكيندا » إلى أن هناك ثلاثة مراحل رئيسية لتطور ظاهرتي الإجرام المنظم والإرهاب في إفريقيا باعتبارهما ظاهرتان مرتبطتان وتتفاعلان مع بعضهما البعض وفقا للزمان والمكان، حيث تعتبر أول هذه المرحلة: مرحلة الكفاح الوطني ضد الاستعمار الأوروبي، ومرحلة الحروب البينية المتبادلة في إفريقيا، والمرحلة الجديدة التي يطلق عليها عولمة الجريمة المنظمة والإرهاب وظهور بارونات الأموال في العالم بكثرة وكذلك نظرية تقعيد العالم وانتشارها في إفريقيا والعالم. إلا أن هذا التحليل يعيبه عدم التفريق بين الإرهاب والعمل الإجرامي وكذلك بين الإجرام والإرهاب زمن الكفاح الوطني من أجل الاستقلال وما بعدها.[24]

وثم يمكن القول إن ظاهرتي الإجرام والإرهاب في إفريقيا ارتبطا بالأساس بالحروب الأهلية والصراعات الداخلية من ناحية وقضايا فشل الدولة وتفشي الفساد، فهذا الذي مثل الباعث الأساسي لارتكاب الجريمة المنظمة بفئاتها الثلاث في إفريقيا حيث الجرائم السياسية (الانقلابات، النزاع ضد السلطة، الفساد، سوء التوزيع، ...) وجرائم الإرهاب (الاغتيالات، العمليات الانتحارية ...) وجرائم الكسب غير المشروع (وخاصة تجارة الأسلحة وتجارة المخدرات وغسيل الأموال وتهريبها إلى الخارج ...).

وتمثل المرحلة الراهنة من تطور ظاهرتي الإرهاب والإجرام حيث تنتشر شبكات الجريمة مع الإرهابيين، ويتمكن كلاهما من تنفيذ نشاطاتهما بنجاح ويساعدهما في ذلك الفساد المستوطن في إفريقيا.[25] ومن هنا يبرز تحول الجريمة المنظمة والإرهاب من مشكلة قانون ونظم محلية إلى ظاهرة عالمية لا تشكل مشكلة للحكم العالمي فحسب وإنما تتحدى أيضا المكونات الرئيسية للنظام المتمثلة في الدول حيث أتاح نمو نظم الاتصالات والمعلومات العالمية فرصا جديدة سارعت الجريمة المنظمة والقواعد الإرهابية إلى استغلالها. وأكبر ما تخشاه الدول اليوم أن يمتلك الإرهاب الأسلحة النووية بعد التطورات الأخيرة للإرهاب والجريمة المنظمة حيث أصبح هناك ما يسمى بالإرهاب البيولوجي والإرهاب الكيميائي، والإرهاب البيئي وتطور العمل الإجرامي وصولا إلى الجريمة المعلوماتية والجريمة الالكترونية والإرهاب السيبراني وغيرها.

ثالثا : جغرافية الخطر الإجرامي والإرهابي في إفريقيا

تتباين حدة التهديد الإجرامي والإرهابي ما بين منطقة وأخرى في القارة الإفريقية، بحيث يمكن القول بأن هذا التهديد لا يتماثل من حيث الحدة فيما بين هذه المناطق، إذ تتباين طبيعة التهديد الإرهابي والإجرامي فيها من حيث حدة هذا التهديد ومنابعه وطبيعته، بما يوجد تمايزات واضحة ومحددة فيها بين المناطق والأقاليم الفرعية في إفريقيا في مجالات ثلاثة محددة، على النحو التالي:[26]

أ – **اختلاف حدة التهديد الإجرامي والإرهابي**، فيما بين المناطق والأقاليم الفرعية في إفريقيا حيث يصل هذا التهديد إلى أعلى درجاته في شمال إفريقيا بالنسبة للإرهاب وفي غرب إفريقيا بالنسبة للجريمة المنظمة، لتليها منطقة القرن الإفريقي في التهديد الإرهابي وكامل شرق إفريقيا فيما يخص تهديد العمل الإجرامي المنظم وكذلك في الجنوب الإفريقي(خاصة العنف في جنوب إفريقيا وسرقة السيارات) بينما يتسم التهديد الإجرامي والإرهابي في بقية مناطق القارة الإفريقية بدرجة أقل بكثير من الحدة.[27]

ب – **اختلاف نوعية التهديد ذاته:** وهي مسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بالنقطة السابقة. فبينما تعتبر التهديدات الإجرامية والإرهابية في منطقتي شمال إفريقيا وغربها وكذلك منطقتي الساحل والقرن الإفريقي بفعل تنامي العمل الإجرامي كتجارة الماس في غينيا وبقية دول الغرب الإفريقي وكذلك وقوع الكثير من عمليات الخطف و الاحتجاز في منطقة الساحل، فإن هذه التهديدات تعتبر مجرد تهديدات "محتملة" في منطق أخرى وربما تتباين التهديدات الإجرامية في جهة والتهديدات الإرهابية في جهة أخرى ولربما تتوافق في مرات أخرى. لتبقى التهديدات متباينة بين الحدة والاحتمال والمخاوف غير المؤكدة وربما الاستبعاد أصلا.[28]

ج – **اختلاف منابع التهديد:** إذ بينما يعتبر الفعل الإجرامي أو الإرهاب في مناطق ما تهديد " أصيلا " مرتبط بالأساس بمتغيرات داخلية فيها ويهدف إلى إحراج وإضعاف تلك الدول، فإن هذا قد يكون في مناطق أخرى تهديد " وافدا " يجري تخطيطه وإلى حد كبير تنفيذه، ويرتبط بمتغيرات خارجية ويهدف إلى ضرب مصالح وأهداف أجنبية موجودة في أراضي تلك المنطقة.

ويشير مما سبق إلى أن الجريمة المنظمة والإرهاب في إفريقيا يتأثران بشدة بالتفاعلات الجارية على المستوى الخارجي حيث ترتبط هذه العمليات بالتفاعلات الجارية في الأوساط المجاورة أكثر ما ترتبط بالتفاعلات الخاصة بالقارة الإفريقية. ويعني مما سبق أن هناك تباينا شديدا فيما بين الأقاليم الفرعية في إفريقيا من حيث طبيعة التهديد وشدته، بحيث يصعب إخضاع جميع الأقاليم ودول القارة لتعميمات موحدة بشأن هذا التهديد أو هذه المخاطر. ويمكن رصد بعض هذه المخاطر جغرافيا.

1/ **في منطقة شمال إفريقيا:** تنشط الجماعات الإرهابية في جميع هذه المنطقة تقريبا وإن تباينت التهديدات فيما بينها حيث تصل حدة الإرهاب إلى أقصاها في حالة ليبيا (داعش ليبيا)، تليها مصر ثم تأتي تونس، بعد ذلك المغرب والجزائر. بينما يكون التهديد الإجرامي أقل حدة من التهديد الإرهابي حيث تنشط تجارة المخدرات في المغرب و ليبيا وإلى حد ما مصر، فتونس والجزائر وكذلك تجارة الأسلحة في ليبيا وانعكاساتها على المنطقة، وتهريب الأموال وشبكات الهجرة غير الشرعية خاصة من الشواطئ المغربية إلى إسبانيا وكذلك من تونس إلى صقلية ومن الجزائر إلى فرنسا. وكذلك مزارع المنغو في المغرب وتهريب الحشيش إلى أوساط افريقيا ومنطقة الساحل ومحاولة اغراق الجزائر وكل دول شمال إفريقيا بالسموم البيضاء.[29]

2/ **في منطقة شرق إفريقيا:** ظلت منطقة القرن الإفريقي محط اهتمام كثيف من جانب العناصر الإرهابية لفترة طويلة مضت ربما تعود إلى بداية التسعينيات، حيث تشير الأدبيات إلى أن القاعدة أنشأت خلايا نشطة في العديد من دول المنطقة لاسيما الصومال وكينيا وتنزانيا وجزر القمر وانتشار ما يسمى داعش في أغلب هذه الدول من اخلال انشائه للعديد من الخلايا النائمة والنشطة، وتعتبر إثيوبيا الدولة الأهم في هذه المنطقة من حيث تجارة المخدرات وزراعة المنجو على ضفاف الأنهار وكذلك تجارة الأسلحة إلى الصومال والسودان وكذلك إلى دور منطقة البحيرات الكبرى، كما تعتبر شبكات القرصنة في البحر الأحمر تهديدا كبيرا في تلك المنطقة ناهيك عن شبكات الهجرة إلى السعودية والبحرين وغيرها.[30]

3/ **في وسط إفريقيا وغربها:** تتسم معظم دول الوسط الإفريقي بتجارة الأسلحة وكذلك بشبكات التهريب وغسيل الأموال وتعتبر أقل حدة من بقية الدول الإفريقية من ناحية الخطر الإجرامي والإرهابي ماعدا الكونغو الديمقراطية حيث تشهد عمليات سلب واختطاف إلى جانب تجارة قوية بالمخدرات، وكذلك دول الغرب الإفريقي حيث توجد أكبر التنظيمات الإجرامية والفساد بداية بنيجيريا حيث الفساد المالي وتهريب الأموال وتجارة المخدرات وكذلك الأعضاء البشرية بينما تشهد الدول المجاورة لها عمليات سرقة للماس والتجارة غير المشروعة في الذهب والتحف الأثرية مثل السنغال وكوت ديفوار وعمليات الاختطاف والاحتجاز في دول الصحراء، وانتشار عمليات تزوير الوثائق،[31] ولقد شكل تنظيم بوكو حرام في نيجيريا وكل المنطقة التهديد الارهابي الابرز على مر سنوات 2014-2017 من خلال عمليات القتل والاختطاف والسبي المتواصلة.

4/ **منطقة الجنوب الإفريقي:** تشير بعض التحليلات إلى وجود تهديدات إرهابية محتملة بشأن إمكانية استخدام الجماعات الجهادية المتطرفة لأراضي جنوب إفريقيا كساحة آمنة للحصول على الملجأ والمال خاصة في موزمبيق، بينما تشهد دولة جنوب إفريقيا أعلى مستويات الجريمة المنظمة حيث يصل العنف إلى المرتبة الأولى (نظام الابرتايد سابقا) وشبكات سرقة المال العام وكذلك سرقة السيارات إلى جانب تجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية إلى جانب بقاء خلايا إجرامية أخرى نائمة تهدد الأمن الإنساني والوطني على حد سواء في هذه المنطقة.[32]

المحور الثالث : الجريمة المنظمة والإرهاب :

الإرهاصات ، المكافحة ، الانعكاسات

لقد خصصت الدراسة هذا المحور كدراسة تشخيصية، علاجية، انعكاسية لظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث قسمت الدراسة هذا المحور إلى ثلاث نقاط رئيسية كذلك بداية بإرهاصات الاهتمام الإفريقي حيث القصور وقلة المعلومة أما النقطة الثانية فتمثلت في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة على جميع المستويات المحلية والإقليمية وحتى القارية والدولية سعيا إلى الاتجاه نحو جهود موحدة لمكافحة ومنع الجريمة المنظمة والإرهاب وأخيرا انعكاسات الجريمة المنظمة والإرهاب على الواقع المعيشي للأفارقة.

أولا : إرهاصات الاهتمام الإفريقي

على الرغم من أن الاهتمام الإفريقي بقضايا مكافحة الجريمة المنظمة و الإرهاب يعود إلى فترة طويلة مضت، فإن الاهتمام ظل يتطور ببطء شديد على الساحة الإفريقية، وارتبط في تطوره بالعديد من المتغيرات، سواء المتعلقة بالقارة الإفريقية، أو المتعلقة بالتطورات الجارية على الساحة الدولية بشكل عام، لاسيما ما يرتبط منها بتطور ظاهرة الجريمة المنظمة والعمل الإرهابي في إفريقيا أو على امتداد الساحة الدولية.

ولابد من الإشارة هنا، بداية، إلى أن منظمة الوحدة الإفريقية لم تكن تبدي اهتماما ملموسا بظاهرتي الجريمة المنظمة والإرهاب، في إطار الموقف التقليدي للمنظمة القائم على الالتزام الصارم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأعضاء، وهو المبدأ الذي التزمت به منذ نشأتها في عام 1963، حتى بداية التسعينات. وكان هذا الالتزام سببا رئيسيا وراء امتناع المنظمة عن تبني أي موقف إزاء التطورات الداخلية في الدول الأعضاء، بما في ذلك أعمال العنف الداخلي والجريمة المحلية، وهو ما كان قد تسبب في تفاقم تلك الظواهر في العديد من الدول الإفريقية، بينما وقفت المنظمة عاجزة عن القيام بأي دور إزاء ذلك، بل كان دور الأطراف الدولية (القوى الكبرى والمنظمات الدولية) يفوق كثيرا دور منظمة الوحدة الإفريقية في التعامل مع تلك الظواهر.[33]

ولم يبدأ هذا الوضع في التغيير تدريجيا إلا في بداية التسعينيات، حينما أدى انتهاء الحرب الباردة والتحول في بنية العلاقات الدولية إلى أشكال عدة من العنف السياسي في إفريقيا من

الناحيتين الكمية والنوعية أي من حيث ارتفاع عدد تلك الحالات أو من حيث ازدياد حدة العنف والجريمة فيها. ما دفع الدول الإفريقية للتفكير في زيادة دور منظمة الوحدة الإفريقية في التعامل مع تلك الظواهر وبدأ ذلك بالفعل مع صدور قرار من القمة الإفريقية الثامنة والعشرين في داكار في عام 1992 بإنشاء آلية منع و مكافحة الجريمة وإدارة وحل الصراعات في إفريقيا. كجزء من هيكل المنظمة لتمكينها من امتلاك قدرة أكبر على التعامل مع هذه المخاطر التي تقع في إفريقيا وكان ذلك متزامنا مع التطورات العالمية الحاصلة في الجريمة المنظمة و الإرهاب.

وامتدادا لهذا التوجه، قررت القمة ذاتها أيضا تشجيع التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مجال مكافحة الجريمة والتطرف باعتبار أن الظاهرتين كانتا قد باتتا في تصاعد منذ ذلك الحين، بل بدا واضحا أن هاتين الظاهرتين باتتا في طريقها لأن يكونا واحدا من أكبر المخاطر الرئيسية على الساحة الإفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة. [34]

وقد خطت القمة الإفريقية الثلاثون في تونس لعام 1994 خطوة أبعد في اتجاه مأسسة التعامل مع الجريمة المنظمة والإرهاب في إفريقيا بإصدارها ما عرف بـ« إطار التعامل في العلاقات الإفريقية البينية » والذي تضمن بندا متعلقا بالرفض القاطع للإجرام والتطرف.

هذا إضافة إلى كل الجهود المحلية والثنائية والإقليمية لمكافحة وضع الجريمة والإرهاب لكن تبقى مخاطر الفقر والنزاعات المسلحة والحروب الأهلية إلى جانب المجاعات والعوز والأوبئة عائقا أمام الدول الإفريقية لاهتمام بالجريمة والإرهاب وهذا راجع إلى ضعف المؤسسات الأمنية والعسكرية والمخابراتية أصلا. وقلة المعلومة التي يمكن من خلالها إثارة اليقظة الإستراتيجية للعمل على التصدي للإجرام والإرهاب المنظمين.[35]

ثانيا : منع ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب في إفريقيا

يتفاوت الاهتمام بقضايا منع ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب بين الدول والمنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا حسب درجة التهديد فيما بين تلك الدول والمنظمات، مما يعني أن المتغيرات القائمة على أرض الواقع هي التي تحدد درجة الاهتمام بتلك القضايا، كما يعزز تباينا في الاهتمام بقضايا مكافحة الجريمة والإرهاب بين الدول والمنظمات، بحيث يبرز هذا الاهتمام بوضوح في الدول التي وقعت عمليات إجرامية أو إرهابية على أراضيها، أو التي تثور احتمالات قوية بشأن إمكانية حدوث عمليات إرهابية أو إجرامية بها، بينما يقل الاهتمام بها في غيرها من الدول. [36]

وكان من نتيجة هذا الوضع أن شاع الاهتمام بقضايا منع ومكافحة الجريمة المنظمة في دول مثل: كينيا، نيجيريا، وجنوب إفريقيا إلى جانب الجزائر وأنغولا والمغرب، حيث تأتي كينيا في مقدمة الدول الإفريقية التي عانت من وقوع الإرهاب وهو ما دفع حكوماتها المتعاقبة إلى توسيع تعاونها مع القوى الخارجية في مكافحة الإرهاب والسعي لتطوير البنية التشريعية في هذا المجال، وكما تعد نيجيريا كذلك الدولة الإفريقية الأولى من حيث الفساد وهي تعمل بالتعاون مع

المنظمة الدولية للشفافية بمكافحة الفساد والجريمة السياسية وتهريب الأموال، وتعد كذلك جنوب إفريقيا في مقدمة الدول الإفريقية أيضا التي تشهد العنف المنظم و الجريمة خاصة ضد الأكثرية السوداء، و كذلك سرقة السيارات والممتلكات العمومية حيث قامت جنوب إفريقيا سنة 2005 بإنشاء وحدة بوليسية خاصة بمحاربة العنف والجريمة إلى جانب تفعيل الحس المدني الجنوب إفريقي وكذلك تفعيل دور الإعلام و التوعية الاجتماعية داخلها. ناهيك عن دور الجزائر في محاربة الإرهاب من قانون الرحمة إلى الوئام المدني وصولا إلى ميثاق المصالحة الوطنية. هذا إلى جانب الأدوار المحلية الخاصة بكل دولة على حدى.

وعلى المستوى الإقليمي الفرعي، فقد كان الاهتمام بتعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب بندا رئيسيا على قائمة اهتمامات المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا لاسيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الايكواس)، وجماعة التنمية للجنوب الإفريقي (السادك) والسلطة الحكومية للتنمية (الايجاد) في شرق إفريقيا حيث دخل التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة إلى دائرة التعاون بين دول جماعة)الايكواس(منذ إنشاء آلية حفظ السلام في غرب إفريقيا عام 1999 خاصة في مجال محاربة تهريب الآثار والماس وتجارة المخدرات والفساد.[38] وبالمثل فإن جماعة السادك أدخلت التعاون في مجال مكافحة الإرهاب إلى جانب الجريمة المنظمة ضمن مجالات عمل آلية التعاون السياسي والدفاعي والأمني التي أقرها البرتوكول الخاص في أوت 2001. أما جماعة الإيجاد فقد وضعت آلية للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب من خلال خطة العمل لمكافحة الإرهاب التي أقرتها قمة الإيجاد في أكتوبر 2001.

أما على صعيد المنظمة القارية فقد استحوذت مسألة مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب على حيز رئيسي في اهتمامات المنظمة الجديدة حيث ارتكز التعامل مع الظاهرتين – في إطار الاتحاد الإفريقي على أنه لا يعتبر فقط عملا خارجا عن القانون، وإنما عقبة كبيرة أمام التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للدول الإفريقية.[39]

كل هذه الأدوار المحلية والإقليمية الفرعية والقارية إلى جانب الأدوار الدولية الأخرى سواء على الصعيد الأمني أو التعاون الدولي ناهيك عن جهود الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب وقمع الجريمة المنظمة وإجهاض عمليات القرصنة البحرية وغيرها. حيث تسعى كل دول العالم اليوم إلى منع ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب في صبغة كارتلات أمنية و اتفاقيات متعددة وحتى ثنائية بين الدول التي عادة ما تشترك في نفس الخطر وربما تتقارب في حدة هذا الخطر حيث يصعب إلى حد الآن حصر أنماط الجريمة المنظمة وأنواعها إلى جانب التطور الهائل في الوسائل والإمكانات كما لم تستطع الهيئة الأممية إدراج تعريف واحد وموحد للإرهاب نستطيع من خلاله تحديد الهجمات الإرهابية وتحديد قوانين وإجراءات مكافحتها ومنعها والوقاية منها.[40]

ثالثا : انعكاسات الجريمة المنظمة و الإرهاب على إفريقيا

تتنوع انعكاسات العمليات الإرهابية والإجرامية في الدول الإفريقية، ما بين سياسية وأمنية واقتصادية، واجتماعية، بصورة تعكس إجمالا الآثار السلبية الكبيرة للجريمة المنظمة والمروعة للإرهاب في تلك الدول، وهي مسألة يزيد من حدتها تخلف وضعف الهياكل السياسية وبدائية الهياكل الاقتصادية وتدني مستويات المعيشة في أغلبها، بما يزيد من فداحة تلك الآثار بالمقارنة مع نظيرتها في الدول المتقدمة. وسوف نركزها على تلك الانعكاسات على النحو التالي:

1 – الانعكاسات السياسية: تكريس الاستبداد و انتهاكات حقوق الإنسان: هناك صلة وثيقة بين العمل الإجرامي والإرهابي المنظم وأداء النظام السياسي، إذ هناك حالة من الإجماع على أن مكافحة الجريمة والإرهاب تتطلب تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، وعلى الرغم من أن توافر الحكم الديمقراطي الرشيد لا يحمي المجتمع بالضرورة من التعرض للعمليات الإجرامية والإرهابية، فإنه يتيح لنظام الحكم فرصة جيدة لتعبئة المجتمع للمشاركة بفاعلية في الحرب على الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة بما يؤدي غياب هذه المنظمات إلى توفير بيئة خاصة لعمل الجماعات الإجرامية والإرهابية.[41]

ولكن ما حدث بالفعل على أرض الواقع في الدول الإفريقية يتمثل في حدوث نتائج مختلفة على صعيد الانعكاسات السياسية حيث الفساد السياسي والمالي إلى جانب نهب أموال الدولة وضعف المؤسسات التشريعية واشتراك أفرادها كعناصر في تنظيمات إجرامية بل أصبحت الدولة في إفريقيا تسمى « الدولة الشبكة » قياسا على شبكة الإجرام الداخلية كتكريس للاستبداد السياسي وصيغة الأقلية الحاكمة واستفحال العمل الإرهابي واستغلاله في قمع المعارضة السياسية وتصفية الحسابات وتعقيد العلاقات الثنائية بين الدول المتجاورة، لاسيما حين تستغل بعض الجماعات أراضي دول معينة من أجل شن عمليات ضد دول أخرى. إلى جانب تكريس التدخل الدولي في الشؤون الإفريقية تحت مظلة الحرب على الإرهاب من جهة ومكافحة الجريمة من جهة أخرى.

2 – الانعكاسات الأمنية: تعزيز صلاحيات الأجهزة الأمنية: ليس هناك من شك أن الانعكاسات الأمنية هي الأخطر على الإطلاق للعمليات الإجرامية والإرهابية بحكم ما تسببه من حالة انعدام الأمن وإظهار عجز السلطات الأمنية في الدول المستهدفة عن التصدي للعمليات الإجرامية أو الإرهابية. وبشكل عام فإن هناك ثلاث نتائج رئيسية على صعيد الانعكاسات الأمنية للعمليات الإجرامية والإرهابية في إفريقيا تتمثل في:

أ- إصدار قوانين لمكافحة وضع الجريمة المنظمة والإرهاب.

ب- إنشاء أجهزة أمنية جديدة.

ج- تشديد إجراءات الأمن.

د- التنافس الإقليمي في الحرب على الإرهاب وقمع الجريمة المنظمة.[42]

3 – **الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية:** تعتبر الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية من بين الانعكاسات الأكثر وضوحا وتأثيرا على الدول المستهدفة، بحكم ما تتركه تلك العمليات من آثار مباشرة على حركة الأفراد والأموال، فضلا عن تأثيرها على المناخ الاستثماري في الدولة المستهدفة، ويكون الفساد المالي ونهب الأموال العمومية وحتى الأموال الخاصة الجانب الأكثر تضررا من العمليات الإجرامية والإرهابية وهناك إجماع في الدراسات الاقتصادية على أن هذه العمليات تتسبب في نتائج سلبية سريعة على الدول المستهدفة،[43] إلى جانب الانعكاسات الاجتماعية من حالة الرعب والهلع و هذا فضلا عن انتشار ثقافة العنف و الجريمة والإرهاب والفساد داخل المجتمع الإفريقي وضياع القوة الشبابية في العمليات الإجرامية والإرهابية وغيرها من الآثار السلبية حيث تعزف الشركات العالمية على الاستثمار في هذه الدول، وتبقى مجتمعاتها حبيسة ذات الحيز الإجرامي والمرهب.[44]

الخلاصة والاستنتاجات :

خلاصة القول أن ما تتسم به الجريمة المنظمة والإرهاب في إفريقيا بكونهما أخطارا وافدة، يسعى كل منهما إلى استخدام الأراضي الإفريقية كمجرد ساحة للمواجهة من أجل ضرب المصالح الإفريقية والأجنبية، وهو في ذلك يختلف عن الجريمة التقليدية أو العشوائية وكذلك الإرهاب المحلي اللذين عادة ما يرتبطان بمتغيرات داخلية أصيلة بينما ترتبط الجريمة الدولية والتنظيمات الإرهابية بمتغيرات خارجية خاصة بالمواجهة العالمية الدائرة بين الجماعات والتنظيمات العالمية الكبرى.

وما يمكن استنتاجه :

✓ أن المخاطر الإجرامية والإرهابية في إفريقيا تهديد كبير وأساسي يخص مجموعة من التباينات من دولة إلى أخرى أو من منطقة إلى أخرى لتختلف حدته كذلك من مكان إلى آخر ومن زمن إلى زمن.

✓ تزداد حدة المخطر الإجرامي والإرهابي في إفريقيا كونهما تنظيما وافدا مرتبطا بالمتغيرات الخارجية خاصة في عصر العولمة وهو ما يعقد الإجراءات الوقائية في منع ومكافحة هذه التنظيمات.

✓ تسعى إفريقيا إلى مكافحة الإرهاب وقمع الجريمة المنظمة على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية الفرعية والقارية وتحاول دائما أن ترتبط بالمستويات العالمية في معالجة مثل هذه المسائل.

✓ تعتبر الانعكاسات السلبية للجريمة المنظمة والإرهاب الدولي في إفريقيا تحديا حقيقيا في مجال تنمية القارة والنهوض بها.

الهوامش:

[1] عبد الفتاح مصطفى الصيفي وآخرون، الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات. (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1999)، ص.24.

[2] المكان نفسه.

[3] المرجع نفسه، ص.25.

[4] المرجع نفسه، ص.26.

[5] عمار مساعدي، الجرائم المنظمة (الجزائر: د.م.ج. ، 2002)، ص.260.

[6] المرجع نفسه، ص. 261.

[7] بريان وايت وآخرون، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 306.

[8] Mahmoud Mourad, The World and Terrorism (Cairo : Al Ahram, 2000) ,pp.34 – 35.

[9] يحي عبد المبدي، مفهوم الإرهاب ... بين الأصل والتطبيق، من الموقع: http://www.islamonline.net/arbic/articleM!456:doc-/ ((11 /05 /2011

[10] المرجع نفسه، ص. 02 – 03.

[11] Suzanne Bonza, » La Modernisation et Les Conflits Tribaux en Afrique Noir, »Revue Française de Science Politique , Vol.22, no.5., (Mai 2003), pp.862-888.

[12] Oshita, op. cit. , pp.38-40.

[13] عبد الفتاح مصطفى الصيفي وآخرون، مرجع سابق، ص. 145.

[14] Oshita O. Oshita ," Domestic terrorism in Africa; Ontology of an old war in new trenches, " in Wafula Okuma and Annel Botha (eds.), Domestic Terrorism in Africa : Defining, Addressing and Understanding its Impact on Human Security(Pretoria: Institute for Security, 2009), p.31.

[15] Ibid., p.55 .

[16] Alexandev Yonah, International Terrorism ; National, Regional and Global Perspectives (New York: Praege Publishers,1996), p.35.

[17] محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، (دمشق: دار الفكر، 2004)، ص.84.

[18] Mahmoud, OP . Cit, pp.86-87

[19] Ibid., p 89.

[20] مساعدي، مرجع سابق، ص.97.

[21] عبد الرحمن خيزران، « القاعدة والإطار الإستراتيجي»، موقع إسلام أونلاين

www.islamonline.net/arbic/article34511$<docM4(19 /12 /2011).

[22] عبد الفتاح، مرجع سابق، ص. 169.

[23] محمد عزيز، مرجع سابق، ص.92.

[24] Mourad, OP.cit, p.101.

[25] Ibid., p.105 – 107

[26] مساعدي، مرجع سابق، ص.98.

[27] عبد الفتاح، مرجع سابق، ص.382.

[28] المرجع نفسه، ص.383.

[29] يحي عبد المبدي، مرجع سابق، ص. 06.

[30] المرجع نفسه، ص ص. 06 – 08.

[31] Anderews Atta-Asamoah," Transnational and Domostic Terrorism in Africa : Anglinn Kagos ?,» in Wafula Okuma and Annel Botha (eds.), Domestic Terrorism in Africa : Defining, Addressing and Understanding its Impact on Human Securty, op. cit., p23.

[32] بريان وايت وآخرون، مرجع سابق، ص.263.

[33] المرجع نفسه، ص ص. 264 – 268.

[34] عمار مساعدي، مرجع سابق، ص ص. 142 – 145.

[35] سيد إبراهيم الدسوقي، الاتحاد الإفريقي: دراسة تطبيقية على استخلاف الاتحاد الإفريقي لمنظمة الوحدة الإفريقية على ضوء التنظيم الدولي (القاهرة: دار النهضة العربية، 2005)، ص ص. 32 – 34.

[36] المرجع نفسه، ص ص. 36 – 41.

[37] اينيا سيورامونيه، حروب القرن الواحد و العشرين « مخاوف ومخاطر جديدة «، ترجمة: أنطوان أبوزيد (بيروت: دار التنوير، 2008)، ص.191.

[38] مصطفى عثمان إسماعيل، الأمن القومي العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2009)، ص.51.

[39] بريان وايت وآخرون، مرجع سابق، ص. 264.

[40] يسري دعبس، الإرهاب: الأسباب و إستراتيجيات الواجهة والوقاية (الإسكندرية: دار المعارف، 2008)، ص.86.

[41] سيد إبراهيم، مرجع سابق، ص. 96.

[42] يسري، مرجع سابق، ص ص. 103 – 109.

[43] Thomas Demspy, "Counter Terrorism in African Failed State : Challenges & Politcal Solutions," Terrorism Monitor, Vol.4, Issue 09 (April 2006), pp.44-52.

[44] Gani Yoroms , «Defining and Mapping Threats of Terrorism in Africa ," in Wafula Okuma and Annel Botha (eds.), Understanding Terrorism in Africa: in Search for Africa Voice (Pretoria: Institute for Security, 2007), p.12.